النهار

الثلاثاء 22 آذار 2011 - السنة 78 - العدد 24340

نظام سياسي فاسد وضد التنمية

بقلم كمال حمدان

أن تكون هناك طوائف متعددة، وأن يكون لكل منها منابعه الروحية ومعتقداته وخصوصياته الفكرية والثقافية ونظرته الى الذات، هو أمر يشكل من دون شك مصدر تنوع وتفاعل و غنى. وتزداد التأثيرات والدلالات الايجابية لعناصر التنوع والتفاعل هذه، كلما إندرجت الطوائف في محيط جغرافي وديموغرافي خارجي أوسع، يغلب عليه الطابع البنيوي شبه الآحادي والمنغلق على الذات. لكن أن تضطلع هذه الطوائف – كطوائف – بدور الوسيط بين الدولة والمواطن، وأن تتحوّل الى "طوائف سياسية" عبر هذه العلاقة بالدولة، وبالتالي الى ممّر إجباري و شبه وحيد للتحكم بعملية إنتاج وإصطفاء ما يسمى بنخب أهل الحكم ورجالات السياسة والإدارة، فإن ذلك يجهض في المطاف الأخير قيام الدولة المركزية، وبخاصة دولة المواطنة المدنية والعضوية المعاصرة.

إن أهم ما تمخض عنه تطور "التجربة اللبنانية" من دروس، بعد نحو سبعة عقود على الاستقلال، يتمثل في السقوط المريع للأوهام المتعلقة بامكان الدخول الى الحداثة وبناء الدولة العصرية، عبر نظام سياسي تضبطه آليات التوازن الطائفي، المحكومة بحجم ونوع علاقات كل من الطوائف بالدولة. فقد عزّز هذا "النظام" أحادية السيطرة داخل الطوائف وعوامل التطرف في الخطاب السياسي والثقافي الطائفي، كما عزّز تبعية هذه الطوائف للمرجعيات الخارجية. وهذا ما جعل الدور السياسي للطوائف راهنا، أكبر مما كان عليه في أي وقت مضى، بالمقارنة مع دور الدولة نفسها، وشجّع على إنتاج "رعايا" وسماسرة طوائف وعصبيات "ما دون دولتية"، أكثر مما أنتج مواطنة قائمة على الحقوق والواجبات.

والمؤكد أن المراهنة على مقولة "التوازن الطائفي" – كأساس للنظام السياسي – قد تجاهلت واقع أن هذا التوازن لا يقوم أو يستقيم الا بوجود طرف مهمين ضمنه، وأن هذا الطرف المهيمن (أيا كانت هويته في فترة تاريخية معينة) ليس مكتوبا له الاستمرار الى ما لا نهاية في هيمنته، بالنظر الى فعل المتغيرات السياسية والاقتصادية والديموغرافية المؤثرة فيه داخليا، وبالنظر كذلك الى المتغيرات المتعلقة بطبيعة المرجعيات الخارجية الحاضنة للتوازن الطائفي ولكل من أركانه المحلية. وقد أثبتت التجربة التاريخية بوضوح صارخ أن هذا النسق من ادارة الدولة والشأن العام قد أبقى البلد دائما عرضة لعدم الاستقرار. وقد خبرنا على امتداد سبعين عاما، صيغا وانساقا شتى للنظام الطوائفي المركب، الذي تعاقبت أطراف متغيرة على الأضطلاع بالدور المهيمن فيه، ممنّنة النفس في خطابها السياسي بالقدرة على بلوغ برّ الأمان، أي بناء الدولة العصرية والعادلة، ولكن من دون تجسيد أي تقدم فعلي على هذا الطريق.

وقد خبرنا كذلك محاولات شتى لاصلاح هيكل الدولة التشريعي والمؤسسي والاداري، ولكن هذه المحاولات – بالرغم مما بذل فيها من جهود وما أنجز من دراسات وما أطلق من قوانين أو مشاريع قوانين بقيت قابعة في أدراج المجلس النيابي- لم تحصد في الواقع العملي إلا الفشل الذريع، مع إستثناءات محدودة طاولت جانباً من التجربة الشهابية. وقد بدا هذا الفشل اكثر سطوعاً في مرحلة ما بعد الحرب الأهلية، اذ ارتبط بالنهج الهجين الذي تحكّم بعملية تطبيق إتفاق الطائف وتقاسم السلطة، والذي تجسّد تحت عناوين ومحطات عدّة، أهمها: تفاقم الأبعاد الإدارية السلبية للزواج الفجّ بين الدولة وقوى الأمر الواقع؛ استسهال إستعاضة الحكومات المتعاقبة عن مهمة الإصلاح الإداري الجدي والكلي، في مقابل الاكتفاء بإنشاء "جزر إدارية" عصرية أو شبه عصرية في مرافق محددة من الحقل العام، ذات إنكشاف على العلاقة مع الخارج (مجلس الانماء والاعمار، مصرف لبنان، بعض إدارات وزارة المال،..)؛ الاعتماد المتمادي على الوحدات التي "ألحقت" بالوزارات المختلفة، في اطار البروتوكولات الموقعة مع الأمم المتحدة، في غياب الرؤية والأهداف الواضحة والمحددة من قبل الدولة حول أجندة عمل هذه الوحدات وبرنامجها الزمني والجدوى المبتغاة منها، بحيث ظهر تأبيد تلك الوحدات كأنه بديل ضمني من إصلاح الادارة العامة، أو تعبير عن عدم القدرة والرغبة في هذا الإصلاح، مما عزّز بالتالي فكرة وجود إدارة عامة ذات "رأسين" وسرعتين؛ توطد ظاهرة ازدواج المرجعيات في ما يخص الوظائف العامة الأساسية والمتوسطة، واستسهال التعاقد والتوظيف في المراتب الوظيفية المتوسطة والدنيا بمعزل عن متطلبات ملء الشواغر؛ إسباغ قدر كبير من عدم الشفافية والرمادية والايحاءات ذات البعد الطائفي "الرمزي" على معظم الخطاب العام المتعلق بمسألة "التنمية المتوازنة" وتوزيع مرافق البنية التحتية على قدم المساواة بين المناطق، حيث جرى التستّر على المصالح الفعلية الخاصة تحت ستار الكفاح من أجل مصالح الناس؛ الإستخفاف الفظ بموضوع متابعة علاقة سلسلة الرتب

والرواتب بتطور تكاليف المعيشة في البلد، واللجوء الاستنسابي الى أنواع من "الحوافز" والتقديمات الموضعية والمرتجلة - المعلنة حينا والمستترة أحيانا - كبديل من بلورة سياسة واضحة وشفافة للأجور والتقديمات للعاملين في الادارة العامة؛ الافتقاد المدوّي الى قوة مثال عن الحصيلة الفعلية لأعمال المساءلة والمحاسبة، في العديد من المخالفات الأساسية التي أثيرت حولها شبهات أو توافرت بشأنها قرائن دامغة؛.....الخ.

ان جميع هذه العناوين والمحطات – وغيرها الكثير – قد وفّر الأرضية المناسبة لنشر وتكريس ومأسسة "ثقافة" الفساد، هذا الفساد الذي يكاد يقتطع في شكل ريوع مختلفة أكثر من سدس الناتج المحلي الإجمالي القائم للبلد، بحسب تقديرات إحصائية ذات صدقية علمية. وما كان لهذا الوضع البائس أن يستمر لولا تسهيل التعامل مع الفساد بقدر عال من "التسامح" تحت حجج شتى، كالدفاع عن مصالح الطائفة أو المنطقة أو العائلة أو "المرجعية الخارجية" المعنية، في ظل نظام عام تقوم فكرته الأساسية على إصطناع التماثل أو التماهي بين مصالح "زعامات" الطوائف من جهة، ومصالح "جماهير" الطوائف من جهة أخرى. هذا مع العلم أن الهدف الأساسي من إصطناع ذلك التماثل كان ولا يزال إبقاء هذه "الجماهير" أسيرة وتابعة لتلك "الزعامات" التي تحكم السيطرة السياسية والاقتصادية والثقافية عليها.

ان المسألة الأكثر إلحاحا في الوقت الراهن تتمثل في ضرورة إعادة تحديد وصياغة أسس العلاقات التي تربط الطوائف بالدولة. فكل المسائل الكبرى الشائكة والمؤثرة في حياة الناس سياسياً واقتصادياً واجتماعياً – مثل تحسين آليات التمثيل السياسي، وتجسيد مساواة المواطنين أمام القانون، وتطوير المثل والممارسات الديموقراطية، وتصويب اتجاهات السياسات الاقتصادية العامة، وتدعيم البنية المؤسسية للدولة، والنهوض بحجم ونوع الخدمات العامة وشروط الاستفادة منها، وتفعيل مقومات التنمية المحلية وغيرها - ... ان هذه كلها ترتبط الى حد كبير بهذا النوع من الاصلاح. وإذا كانت لائحة الخطوات المجسّدة لهذا الإصلاح تطول وتطول، فإن أهم الإجراءات على الإطلاق في مسيرة التغيير المطلوبة، تختصر في وجوب تعديل قوانين التمثيل السياسي والمحلي مع اعتماد الدائرة الكبرى والتمثيل النسبي، والتحرر النهائي (ولو المبرمج زمنيا) من القيد الطائفي، إضافة الى إقرار قانون طوعي للأحوال الشخصية وقانون عصري لمفهوم "الإقامة"، والتركيز على إعادة النهوض بنوعية التعليم الرسمي، الذي ينبغي أن يشكل الجامع الأهم بين اللبنانيين.

عندها يمكن الحديث عن الاقتصاد اللبناني وآفاق نموه بكلام من نوع آخر، ينطوي على فرص أكبر لتفكيك مقومات إقتصاد الريع، وتعظيم الميزات الاقتصادية النسبية، والرهان على تقسيم عمل يتيح توطين الكفاءات والموارد البشرية وتحقيق مستويات أعلى من الأجور والمداخيل والقيم المضافة والحماية الاجتماعية.

(خبير اقتصادي)

جميع الحقوق محفوظة - © جريدة النهار 2011